تنوع المجال وبناء الهوية الاجتماعية لدى الفرد والجماعة

الطالبة الباحثة مريم عماري
تحت إشراف الدكتور محمد السلمي
جامعة ابن طفيل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية القنيطرة
المغرب

يعتبر موضوع الهوية الاجتماعية من المواضيع التي تثير فضول الباحثين، والتي يتقاسمها علم الاجتماع مع تخصصات أخرى مثل الفلسفة والأنثروبولوجيا...

والحديث عن الهوية الاجتماعية هنا في ارتباط بعنصر المجال سواء المجال الحضري أو المجال القروي، يعني تلك الهوية المتمثلة في المجال كمعطى مادي واجتماعي، والهوية في مجملها هي تلك الخصائص التي تميز شخص عن آخر وجماعة عن جماعة وحتى مجتمع عن مجتمع، وهي تحمل عدة معايير تكون بمثابة نقط مشتركة بين أفراد وجماعات، وتلك المعايير ترتبط بالجنس والعرق واللون واللغة والأصل الجغرافي. والهوية بمثابة المركب من العناصر المرجعية والمادية والذاتية التي تسمح بتقديم تعريف خاص للتفاعل الاجتماعي، كما تصلح للدلالة على ما هو فردي بحيث تتمثل الهوية الثقافية التي تعني التفرد الثقافي بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم، بالإضافة إلى الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية، وهي عوامل لها من التأثير ما لا يستهان به على الإنسان بسلوكه وتصرفاته اتجاه نفسه والآخرين، وهو ما يولد لديهم الشعور بالاشتراك أو الاختلاف مع بعضهم البعض، وبالتالي الهوية مفهوم يحيل على التشابه والاختلاف في آن واحد.

في هذه الورقة سنتحدث عن الهوية الاجتماعية في ارتباط بمتغيرين متمثلين في المجال الحضري والمجال القروي، أي تصنيف الأفراد والجماعات في علاقة بالمجال المعاش، الذي بدوره يحمل في داخله معايير تميزه عن غيره، أي المجال الذي يقابله حيث نجد هناك معايير تصنيفية لكل من المجال الحضري والمجال القروي وكأنهما مجالين مختلفين ماديا ورمزيا ويعملان على إنتاج أفراد وجماعات مختلفة ذات خصائص ثقافية معينة بمثابة تصنيف للمجال والفرد الذي يعيش فيه في آن واحد، وهو ما يبقى في تفاعل دائم سواء بين الفرد ومجاله المعاش أو حتى بين المجال والمجال الآخر المغاير، وفي كثير من الأحيان يظل الإنسان يتأرجح بين مجال قروي وآخر حضري سواء كان تصنيفه الهوياتي قرويا أو حضريا. وبالتالي الهوية الاجتماعية تظل في صراع وتأرجح بين هنا وهناك إلا في حالات خاصة، وتظل موقع التساؤل هل هي في حالة ثبات أم تغير دائم؟

وجاءت هذه الدراسة نتيجة لما تمت معاينته حول المحيط المعاش سواء تعلق الأمر بالمجال الحضري الذي يتمثل في مدينة القنيطرة أوبالمجال القروي بقرية اجناتن التابعة لإقليم الخميسات.

والاهتمام بموضوع الهوية الاجتماعية كموضوع لم يتم تناوله بطريقة منعزلة بل إلى جانب عنصر المجال، هذا الأخير الذي أصبح بدوره يحظى باهتمام كبير من لدن العديد من العلماء والباحثين سواء تعلق الأمر بما هو مادي فيزيائي أو رمزي متمثل في ما هو اجتماعي ثقافي، لنكون أمام دراسة سوسيوأنثروبولوجية تهدف إلى الكشف عن مدى تأثير المجال في الإنسان ثم في هويته الاجتماعية، وكذلك الكشف عن إمكانية وجود مؤثرات أخرى في الهوية الاجتماعية غير تأثير المجال في الإنسان الذي يقابله تأثير

الإنسان في المجال، كذلك معرفة العوامل المساهمة في تغير الهوية الاجتماعية من قبيل تداخل المجال الحضري والمجال القروي القائم حاليا والمرجح للارتفاع مستقبلا، الأمر الذي جاء نتيجة لظاهرة الهجرة القروية بالدرجة الأولى.

هذه الدراسة انطلقت من سؤال مركزي أو إشكالية بحثية تمثلت فيما يلي: ماهي العلاقة الكامنة بين الهوية الاجتماعية والمجال كمعطى جغرافي في إطار عملية التأثير والتأثر؟

والهدف من وراء هذا السؤال المركزي هو دراسة موضوع الهوية الاجتماعية في علاقة بالمجال القروي والمجال الحضري من خلال حصر تجليات تأثير المجال في الإنسان وكذا تأثير الإنسان في المجال، بالإضافة إلى التعرف على الأسباب والعوامل المنتجة لاختلاف أو تطابق الهوية مع المجال المعاش والكشف عن مدى حفاظ المجال على خصوصيته، وهنا نخص بالذكر المجال القروي وبالتالي الحفاظ على هوية الإنسان المنتمي إليه. ولعل ما يجعل هذه الأهداف مشروعة من الناحية العلمية هو ما نلاحظه ونتقاسمه جميعا داخل مجالنا المشترك الذي نجده في أغلب الأحيان يضم أكثر من ثقافة وأكثر من سمة خاصة بهوية اجتماعية معينة، حتى يصعب الحديث عن مجال خالص ومنفرد بخصوصيته وثقافته وذو فئة اجتماعية ذات هوية موحدة، كذلك لما يعرفه المجالين القروي والحضري من تقارب وتداخل.

وعلاوة على ذلك اعتمدنا في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظاهرة المدروسة والمتمثلة في سلوكات الأفراد والجماعات، وكذلك وصف المجال الذي ينتمون إليه سواء تعلق الأمر بالمجال القروي أو المجال الحضري وحصر خصائصه المادية واللامادية، ووصف نوع التأثير المتبادل بين المجال والإنسان ومدى ثبات خاصية المجال أمام تأثير الإنسان ومدى ثبات هوية الإنسان الاجتماعية والثقافية أمام تأثير المجال. بالإضافة إلى تحليل حيثيات الظاهرة انطلاقا من الأسباب والعوامل والمؤثرات الخارجية والداخلية في تشكل الهوية الاجتماعية للفرد والمجتمع وصولا إلى النتائج المترتبة عن التغيرات والتحولات، أي ما يترتب عن تغير معالم كل مجال وما يلحقه بالإنسان، وكذلك ما يترتب عن تغير في هوية الإنسان وما يلحقه بالمجال المعاش.

كذلك اعتمدنا المنهج المقارن كمنهج مناسب ودراسة الظاهرة المستهدفة، ألا وهي الهوية الاجتماعية بين المجال الحضري والمجال القروي. ويشير هذا المنهج إلى إجراءات تهدف إلى توضيح وتصنيف عوامل السببية في ظهور ظواهر معينة وتطورها، وكذلك أنماط العلاقة المتبادلة داخل هذه الظواهر بينها وبين بعضها البعض، وذلك عن طريق توضيح أوجه التشابه والاختلاف التي تبينها الظواهر التي تعد من جوانب مختلفة قابلة للمقارنة[1].

ويقصد بهذا المنهج حسب "مادلين كرافيز" أنه يستخدم في جميع العلوم الاجتماعية كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم السياسة والأنثروبولوجيا وغيرها من العلوم، وكذلك في مختلف الدراسات منها الكمية والكيفية، كما يصلح هذا المنهج لمختلف مراحل البحث ومستوياته، فيستعمل في الدراسات الوصفية وكذلك عند مستوى التصنيف.[2] وهو منهج صالح لدراسة ظاهرة الهوية الاجتماعية بين المجال الحضري والمجال القروي باعتبار المجالين مختلفين من حيث المعطيات والخصائص التي تساهم في اكتساب الفرد هوية اجتماعية، هذه الأخيرة التي تحيل على مظاهر اجتماعية تتضمن مختلف الانتماءات الاجتماعية لتصير الهوية داخل الحقل السيكواجتماعي شعور بالوجود يؤكد من خلاله الفرد بأنه "أنا" مختلف عن الآخرين، ما يبرز أهمية الوعي الذاتي ضمن إطار العلاقة بالآخر، أي ضمن إطار العلاقة بالآخر في إطار التفاعل، مما يحيل على حقل السوسيولوجيا باعتبارها تنظيما لمجموعة من التمثلات المبلورة حول الذات. ونجد في هذا الصدد **تاجفيل tajfel** يقدم لنا تعريفا للهوية الاجتماعية باعتبارها مرتبطة بمعرفة الفرد بانتماءاته إلى بعض الفئات الاجتماعية، كما ترتبط بالمعنى العاطفي والتقييمي الناتج عن هذا الانتماء، حيث ركز **تاجفيل** على الجانب المعرفي التقييمي الذي يشمل معرفة الفاعل الاجتماعي بانتماءاته وتقييمها إيجابا أو سلبا، فحصر مفهوم الهوية في نطاق العلاقة بجماعات

الانتماء لا غير. على عكس **زفايوني** الذي بلور نظرته إلى الهوية كتمثل يجمع ماهو واقعي بما هو ذاتي، مهتما بسائر الجماعات المحيطة بالفرد.[3]

بالتالي تمكن الهوية الاجتماعية الإنسان من معرفة ذاته وخاصيتها، وكذا هوية الآخر المختلفة أو المشابهة للأنا، بمعنى أن الهوية الاجتماعية في علاقة بالمجال تعطي للفرد تصنيف حسب المجال الذي يحتله ويتفاعل معه في إطار علاقة تأثير وتأثر.

والمجال كمتغير أساسي في هذه الدراسة يمكن تعريفه بكونه المجال الفيزيقي الطبيعي الجغرافي، كما يمكن أن يكون ذلك المجال الاجتماعي الذي يعيش فيه الناس والمكيف حسب رغباتهم وتمثلاتهم، أي ما يمكن نعته بالمجال السوسيوجغرافي. في هذا الصدد نجد **بير بورديو** يميز بين المجال الطبيعي (الفيزيقي) والمجال الاجتماعي وعلاقة الإنسان بهما وفيهما من خلال قوله: "إن الناس باعتبارهم أجسادا أي أفراد بيولوجين وكائنات إنسانية مثلهم مثل الأشياء، يتواجدون دائما في مكان ما ويحتلون جزءا من المجال".[4] ويعتبر المجال كذلك ذاك المجال الاجتماعي الذي تتجلى بنيته في سياقات متعددة ، والذي يعتبر أيضا شكلا آخر من أشكال المجال الذي يتشكل من العلاقات الاجتماعية، وهو الذي يؤثر في الإنسان أكثر مما يؤثر فيه المجال الطبيعي أو المجال الاصطناعي الذي عادة ما يتكون من المعمل- المكتب- المسكن- الطريق- القطار...

كما نجد في نفس الصدد **هنري لوفيفر** يقر بأن هناك عدة مقاربات وعدة مناهج لتناول المجال، وذلك عبر عدة مستويات من التفكير، ويقول بأن المجال بالنسبة لعالم الاجتماع هو المجال المعيش الذي يكون في علاقة مع الممارسة الاجتماعية. ومن تم يبقى النقاش حول نظرية المجال موضع انشغال عند العديد

من العلماء في حقل السوسيولوجيا والجغرافيا باعتبار المجال الطبيعي الواقعي بمثابة لقاء بين الأرض والإنسان، كما أنه ليس تلك الصفحة البيضاء التي تكتب عليها الجماعات والمؤسسات أفعالهم دون أية مقاومة تذكر.

وباعتبار المجال منتوج مادي فإنه يندرج دائما في علاقة مع عناصر مادية وغير مادية، حيث ينخرط الإنسان في علاقات اجتماعية محددة تعطي للمجال شكلا ووظيفة اجتماعيا محددة، ليكون المجال تعبير واقعي عن كل تجمع تاريخي يحدث في المجتمع، وبالتالي كل نظرية عن المجال تندرج ضمن نظرية اجتماعية عامة.

كما نجد **موريس هالفاكس** في حديثه عن العلاقة الحميمية بين الإنسان والمجال يقول: بأن كل شيء يمضي كما لو فكر أن أي فرد لا يمكنه أن ينشأ ويستمر في الحياة، ويصبح واعيا بذاته دون الاستناد على بعض الأشكال المرئية من المجال.[5]

ونجد كذلك **شومبا دولوف** يميز بين نوعين من المجال الاجتماعي والمجال الموضوعي والمجال الذاتي: بحيث يوضح ذلك من خلال قوله بأن المجال السوسيوجغرافي إطار تتحرك وتعيش فيه جماعات إنسانية معينة، والتي تتحكم في بنياتها عوامل اقتصادية وعلاقات اجتماعية ونماذج ثقافية.

ومن داخل هذا المجال ينتظم مجال اجتماعي فعلي موضوعي يتشكل وفقا للنماذج الثقافية التي تفرض على الإطار القائم بعض الأشكال، والمجال الواقعي الموضوعي يتحول من خلال الممارسة والإدراك الاجتماعين إلى مجال ذاتي لما يبدأ الأفراد والجماعات في إدراك الخصائص غير المرئية للمجال، حيث هناك فروق مرئية وغير مرئية بين مجال وآخر، وهي اختلافات تؤدي إلى خلق هوامش وحدود لها دور كبير في العلاقات الاجتماعية، لأن المجال الاجتماعي يدرك ويتمثل بطرائق مختلفة من طرف الأفراد والجماعات.[6]

ودوركايم قد نبه للعلاقة الكامنة بين المسافة المجالية والاجتماعية إلى جانب علماء أوروبيين الذين ركزوا عليها من خلال قولهم أن فرنسا في نهجها للسياسة المعتمدة في مجال إنتاج السكن الجماعي انتهت إلى نتيجة مختلفة عما كان منتظرا منها أي تحقيق نوع من الاندماج بين السكان، إلا أنها لم تعمل سوى على توحيد ممرات الدخول والخروج، وتجمع مستويات عيش متباينة، ما أدى إلى خلق حالة فردنة وتعميق المسافة الاجتماعية.[7]

ومن الأسس الموضوعية للتصور الأمبريقي حول المجال اعتبار المجال الاجتماعي أحد أبعاد إطار الحياة، وهو أحد مقولات الوجود المادي لجميع العلاقات الاجتماعية، ومنه وجب عدم اعتبار المجال انعكاسا للعلاقات الاجتماعية الموجودة ، حيث المجال المادي يبدو في إعادة الإنتاج الاجتماعي كأثر لتلك العلاقات وكمحدد لها، لأن العلاقات الاجتماعية ليست لها سوى علاقات بين الناس والأشياء ولها بعد مجالي، ليكون المجال الاجتماعي انعكاسا للعلاقات الاجتماعية، وهنا يشكل المجال الأساس الموضوعي للمجال الأمبريقي، حيث تدور وتسجل العلاقات الاجتماعية.[8]

ومنه يبقى مفهوم المجال من المفاهيم التي تنطوي على دلالات كبيرة ومتعددة والمشتركة بين عدة تخصصات. ومن خلال هذه الدراسة تم تناول المجال من الناحية المادية المنعكسة على الحالة الاجتماعية، وكذلك من الناحية اللامادية منها الاجتماعية والنفسية، وذلك راجع لكوننا في إطار الحديث عن الإنسان باعتباره الكائن المكون المركزي للمجال والمنتج له والمؤثر فيه والمتأثر به كذلك، وبالتحديد هي دراسة تستهدف المجال القروي والحضري كمجالين مختلفين إلى حد ما ماديا ورمزيا.

ويمكن تعريف المجال الحضري على أنه يعادل المدن التي تختلف عن الحياة البدوية، وهي تحمل مجموعة من النماذج الثقافية والتفاعل الاجتماعي، ومن الناحية السوسيولوجية فالمجال الحضري يتحدد كمجموعة من الأفراد التي تقطن في بيئة حضرية (مدينة) والتي تتسم بأسلوب حياة معين يتجاوب مع الخصائص الأساسية المميزة للمجتمع الحضري وهي الحجم، الكثافة، اللاتجانس، وما يرتبط بطبيعة الحياة الحضرية التي تتميز بالتمايز الاجتماعي بين الأفراد والجماعات على أساس السلالة والمهنة ووجود المنافسة.

بالإضافة إلى كبر حجم المجال الحضري وزيادة عدد السكان يحد من إمكانية تعرف الفرد على الآخرين معرفة شخصية ووثيقة، وهذا ما ينتج عنه انتشار العلاقات الاجتماعية ذات الطابع الانقسامي، كما هناك كثافة سكانية تعمل على التقارب الطبيعي بين الأفراد عكس التباعد الموجود في المجال الريفي إلى جانب التمايز المهني والاقتصادي والثقافي والعلمي، ووجود العديد من الخدمات الصحية والتربوية والقانونية ووسائل الضبط الاجتماعي.[9]ومن المقاربات التي اهتمت بدراسة المجال الحضري نجد:

المقاربة الإيكولوجية: التي تعتبر المدينة أنها تصور مجالي في تحول دال على العلاقات الاجتماعية كما ينظر لها من حيث مواقف الشخصيات الحضرية، وهنا المدينة عبارة عن فسيفساء يستحيل تقطيعها. حيث نجد **إرنست** و**بركس** قد أعطا مقاربة حول المجال الحضري باعتبار المدينة من الدوائر المتمركزة التي تسمح برؤية مختلف أدوار المجال الحضري، في حين **لويس ويرث** فيعرف المدينة من خلال ظاهرة الجيتوهات والكثافة السكانية والمنافسة والاستغلال بدل التعاون والتكامل.[10]

المقاربة المرفولوجية للمجال الحضري: وتعتمد هذه المقاربة على دراسة الأرض بالبحث عن الحيز الذي تشغله المدينة وكيفية توزيعها وعلاقاتها المتبادلة، وما يترتب عنها من نتائج.

والمدينة ضمن هذه المقاربة تحدد عبر ثلاث خطط:

1/ **خطة الزوايا القائمة باعتبار المدينة عبارة عن لعبة الشطرنج.**

2/ الخطة الإشعاعية ذات الحلقات الدائرية، حيث المدينة تكون على شكل حلقات متتابعة حول نقطة مركزية.

3/ الخطة الشريطية باعتبار المدينة عبارة عن شريط طويلة من خطط الزوايا القائمة.[11]

كما تعتبر المدينة وسطا حضريا ومفهوما تجريديا يشير للعناصر الأساسية التي تتكون منها كالسكان ووسائل النقل والتوصيات الكهربائية والتكنولوجيا، ومن هنا تكون المدينة محطة الأداء الوظيفي لتلك العناصر مجتمعة ومتكاملة فيما بينها، والتي تشكل نمط حضاري خاص. هنا نجد من العلماء من تأثر بنظرية بارك، حيث اعتمدوا في تفسيراتهم للظاهرة الحضرية على المفاهيم الإيكولوجية واستبعدوا المظاهر الاجتماعية للعلاقات البشرية، بمعنى استبعاد القيم الثقافية وبناء القوة والتكنولوجيا كعوامل فاعلة.

أما بالنسبة لأعمال **فيرت** يخص بلورة مفهوم المدينة يعد مدخلا أساسيا في علم الاجتماع الحضري، حيث اعتبر المدينة وحدة اجتماعية لها أنماطها وأنساقها المميزة لها والتي لا توجد في أية وحدة اجتماعية أخرى. ومن تم جعلها موضوع لعلم الاجتماع كعلم خاص، حيث يرى **فيرث** بأن المجتمع الحضري له خصائص مميزة منها الروابط الثانوية وتنوع الأدوار الاجتماعية وعدم التجانس وسيادة الروابط الرسمية، كما يضع مقارنة مع خصائص المجتمع الريفي ويشير إلى أهم صفتين للمدينة وهما الحجم والكثافة.[12]

والمجال بالوسط الحضري يكون متخصص spécialisation، بحيث تكون الأحياء بالمدينة متخصصة منها للصناعة وأخرى للترفيه وبعضها للسكن الراقي وأخرى للسكن العشوائي، مع وجود وسائل النقل ما يتيح للفرد إمكانية التنقل من مجال لآخر، وبالتالي المجال الحضري أصبح قائما بالأساس على المستوى الاقتصادي والسوسيومهني. كلها خصائص مجالية لها تأثير واضح على النسق الثقافي والاجتماعي الذي يتخذ شكلا جديدا يتماشى مع التحولات التي تسمح بتنوع المجال وتنوع الأنشطة وأماكنها بحسب عقلنة جديدة تساهم بدورها في التأثير على النمط الثقافي ونمط العيش المهيمنين في الوسط الحضري وصولا إلى وضعية "عدم التعارف" أو الهوية المجهولة أو التجاهل المتبادل anonymat بين الناس داخل المجال الحضري، أي الاكتفاء بمعرفة محدودة بالآخرين، وهو ما يكرس الفردنة داخل المجتمع. هذا معناه أن الفرد أصبح بإمكانه أن يحدد اختياراته دون الاهتمام بأحكام الوسط الذي يعيش فيه، كما أن له هامشا من الحرية في تبني مجموعة من الأفكار والسلوكات.

كما يتميز المجال الحضري بكونه يسمح بالتمييز بين مجال **الخاص** ومجال **العام** في الحياة اليومية للإنسان، حيث يعني القطاع العام ذلك الجزء من حياتنا الاجتماعية الذي يكون تحت التوجه المباشر لسلطة تنظيمية معينة (ميدان العمل، التربية والتعليم...) وهو ما يجعل من العلاقات الشخصية المباشرة شبه منعدمة، كما أن الحياة الخاصة تتجلى في منطقة الاستقلال التي يتمتع بها الفرد وتمنحه القدرة على الاختيار لتصبح الأسرة هي المجال الذي تتجسد فيه الحياة الخاصة، لتلعب نوعية السكن دورا كبيرا في تحديد درجة استقلالية الأسرة وكذا تحديد نوعية العلاقة مع الآخرين.[13]

ويبقى الحديث حول المجال الحضري وخصائصه رهين بكل التحولات والتغيرات المجالية وما تتضمنه من معطيات اقتصادية واجتماعية ونفسية تساهم في تشكيل المستوى الثقافي للإنسان وهويته الاجتماعية التي تميزه عن إنسان آخر في مجال آخر، والحديث عن المجال الحضري يقودنا حتما إلى مفهوم المجال القروي كمفهوم أساسي أيضا في هذه الدراسة.

والمجال القروي أو الوسط القروي هو ذاك المجال المختلف عن المجال الحضري، حيث ما هو قروي لا يمكن تحديده من طرف الدارسين إلا بما ليس هو، أي انطلاقا من تحديد المدينة كمجال حضري له من الخصائص المختلفة عن المجال القروي سواء تعلق الأمر بالمعطيات المادية والجغرافية أو ما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية والسلوكيات والوظائف المرتبطة بالفرد.[14]

في حين نجد **روبير مونطاني** يعرف القرية من خلال ملاحظته للحياة داخل المجال القروي، حيث يصف تلك الملاحظة بكونها سهلة نظرا للعدد القليل داخل كل قرية تضم ما بين 20 و30 أسرة موزعة على ثلاثة أو أربعة عظام، ولكل عظم مجال محدد به عدة عائلات أبوية وتحمل كل قرية اسما خاصا بها قد يدل على مكان ما أو اسم عائلة ما. ويعتبر **مونطاني** القرية مجرد مكان بسيط تتجاوز فيه العظام والعائلات، ويتكلم كذلك عن التجمع القروي باعتباره يتشكل من ثلاث أو أربع قرى صغيرة بالإضافة إلى مسجد أو مخزن جماعي، وكل وحدة لها عاداتها وممارستها اليومية الجماعية وشروطها السياسية.[15]

ومفهوم الوسط القروي يقابله مفهوم الوسط الريفي، حيث هذا الأخير له نفس الدلالات والمعاني، الذي يبدأ من فكرة الثنائيات التي نبه إليها ابن خلدون عندما فرق بين البدو والحضر، إلى جانب **دوركايم** الذي ميز بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تقدما، بناءا على نوع التضامن القائم، بحيث المجتمع التقليدي أو القروي يتميز بالتضامن الآلي مقابل التضامن العضوي بالمجتمع الحضري. كما نجد **تشارلز كولي** يعتمد في التفرقة بين المجتمع الحضري والقروي على نوعية العلاقات ، فالمجتمع الحضري يتميز بالعلاقات الثانوية عكس المجتمعات التقليدية التي تتميز بسيادة العلاقات الوطيدة بين الأفراد والجماعات، وهو ما نجده في طرح **ريدفيلد** الذي حدد صفات المجال القروي في وجود شبكات اجتماعية وأسرية قائمة على أسس قرابية متصفة بالإجماع بدلا من الصراع إضافة إلى وجود تشابه بين الفلاحين في نظرتهم للحياة، كذلك حدد عاطف غيث خصائص الوسط القروي بشيوع نمط الاقتصاد العائلي مع وجود ثقافة بسيطة لدى الناس وارتباط قوي بالأرض وبالمجتمع المحلي والمحافظة على التقاليد باعتبار العائلة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية في الوسط القروي، في حين **أحمد زايد** فيتحدث عن خصائص الوسط القروي بكونه يتميز بالعزلة وصغر الحجم وسيادة المعاش الزراعي ووجود سلطة تقليدية. كما نجد **نلسن** يتحدث عن المجال القروي والحضري، لكن يختلف عمن سبقوه حيث يرى أن هناك عناصر مشتركة بين المجالين لا يمكن إنكارها بل هي ملزمة للجميع منها اللغة الشائعة والتراث والآداب والفلسفة المشتركة والدين، إلى جانب وجود مؤسسات منها التعليمية والدينية ومؤسسة الأسرة والعمل والتنظيم السياسي وهي مشتركة كذلك، ليكون الاختلاف بالنسبة **لنلسن** هو القائم في النمو التاريخي الذي مر به كل مجتمع حيث سلك كل منهما طريقا مختلفة حتى تشعبت الحياة إلى أنماط مختلفة لعبت فيها المهنة والبيئة الجغرافية دورا كبيرا في اختلاف المدينة عن القرية، ليخلص **نلسن** إلى القول بأن الريف هو البداية والأصل، والمدن قد نمت بعده بكثير.[16]

ومنه نخلص إلى أن الوسط أو المجال القروي هو ذلك الوسط البسيط في كل شيء سواء في أساليب العيش أو في المعطيات المادية نظرا لبساطة استغلال المجال الذي غالبا ما يكون طبيعي يدوي كالفلاحة التي تعتبر نشاطا رئيسيا عند أهل القرى. ومن هذا المنطلق فالمجال القروي من شأنه أن يساهم في إنتاج الهوية لدى الأفراد والجماعات تماشيا والخصوصية المجالية والثقافية، مع إبراز الاختلاف بين كل من المجال القروي والمجال الحضري، وهو ما سيتم التطرق إليه من خلال البحث الميداني الذي ينطلق عادة من تقديم خصائص كل مجال على حدة، وهنا الحديث عن مدينة القنيطرة كمجال حضري وقرية **اجناتن** التابعة لإقليم الخميسات كمجال قروي، ومن تم عرض نتائج البحث التي سيتم تجميعها بأداة مناسبة ومجتمع البحث.

خصائص مجتمع البحث:

1/ مدينة القنيطرة: مدينة القنيطرة التي تقع في تراب جهة الرباط سلا القنيطرة في منطقة الغرب، والقنيطرة هي تصغير لكلمة قنطرة وهو اسم أطلقه القائد المخزني "**علي أوعدي**"، وكانت القنيطرة بمثابة قنطرة تسهل عبور القوافل التجارية وتسهل عملية الحركات المخزنية في اتجاه مدينة فاس أو سلا، وتبقى القنيطرة مدينة حديثة تم تأسيسها من قبل المستعمر الفرنسي وتعتبر مدينة كولونيالية بامتياز، تأسست من قبل المقيم العام **ليوطي** سنة 1913 بغرض عسكري بالأساس، وتعتبر أيضا أكبر مدن منطقة

الغرب، كما تحتل موقعا استراتيجيا حيث أصبحت اليوم تضاهي المدن الكبرى من خلال ما عرفته من تطور صناعي، رغم نشأتها الحديثة.[17]

ومدينة القنيطرة كمجال حضري قد عرفت العديد من الهجرات من مناطق عديدة مما ساهم في توسعها وبروز الهوامش بها كان أغلبها من المهاجرين، ومن المناطق المهاجرة للقنيطرة مناطق زمور المتمثلة في إقليم الخميسات، التي كانت مجال دراستنا وبالتحديد قرية **اجناتن**.

2/ الخميسات/ اجناتن:

يضم إقليم الخميسات عدة مناطق لأهل زمور منها لمعازيز، تيداس، تيفلت، جمعة حوذران...بالإضافة إلى قبائل وقرى أخرى كقرية **اجناتن** الواقعة في تراب جماعة احوذران، حيث تعد واحدة من أفخاذها. وأهل **اجناتن** هم الذين نزلوا من أعلى وادي أسيفاون ويحيطون **بضاية الرومي*** البحيرة الشهيرة هناك، وهو اسم يوحي بأن الرومان احتلوا هذه المنطقة حقبة من الزمان حين استعمروا المغرب. كما ينتسب فرع من أهل **اجناتن** إلى مكناس وهي العائلة المعروفة **بأجانا**.[18]وهي قرية عبارة عن مجال يضم الأراضي الفلاحية إلى جانب بعض المساكن القريبة من الطريق المعبدة، وهي تشبه بنايات المدن، وكلما ابتعدنا عنها وعن الطريق نجد بعض البيوت المتفرقة شيئا ما والتي توحي بالمجال القروي، حيث نجد الأسر تجعل من البيت نصفه للعيش ونصفه الآخر لتربية الماشية أو الدواجن، وهم سكان جلهم من تلك القبيلة أصلا ومكانا للازدياد. وما يمكن أن نصف به تلك القرية أنها ذات مناخ صحي خال من كل أشكال التلوث، كما أنها بلدة خيرة ذات أرض خصبة صالحة للزراعة حيث وجود الآبار، وهو ما دفع العديد من الوافدين عليها من أجل الاستثمار هناك عن طريق شراء الأراضي وفلاحتها، كما أنها ذات جو رطب نسبيا لقربها من بحيرة الرومي، أما من ناحية الخصائص المجالية فهي تصنف ضمن المجالات القروية، لكونها تتسم بقلة السكان وتباعدهم وبساطة العيش الموحد، والفلاحة وهي مصدر دخل جل السكان وسيادة اللغة الأمازيغية حيث الكل في المنطقة دو الأصل الأمازيغي، ما جعل اللغة حاضرة وبقوة.

وبالتالي تشكل كل من مدينة القنيطرة وقرية **اجناتن*** مجتمعا لبحثنا، لجرد أهم الخائص والسمات التي تساهم في تشكل الهوية الاجتماعية للفرد والجماعة، وفيما يلي عرض أهم نتائج هذا البحث.

نتائج البحث الميداني:

من خلال ما تم تجميعه من المادة المعرفية حول تصورات المبحوثين وتطلعاتهم فيما يخص ظاهرة بناء الهوية الاجتماعية بين المجال الحضري والمجال القروي تم استهداف فئة من الناس المهاجرين من إقليم الخميسات ونواحيها في مقابل اختيار العينة القروية من نواحي نفس الإقليم، وبالضبط قرية **اجناتن** قرب البحيرة المسماة ضاية الرومي، وهو أمر لم يتم اختياره عبثا بل من أجل الوصول إلى مدى تأثير الإنسان في المجال، وكذا تأثير المجال في الإنسان حتى يتسنى لنا الحديث عن الهوية القروية أو الهوية الحضرية في ارتباط وثيق بالمجال المدروس. فالمبحوثين القاطنين بالقنيطرة والعائد مسقط رأسهم إلى جماعات مختلفة بنواحي إقليم الخميسات قد انقسموا إلى فريقين منهم ذوي الهوية القروية ارتباطا بالأصل الجغرافي، وهي الفئة التي شكلت العدد الأكبر مقابل فئة تقلها عددا، والتي تضع نفسها ضمن أهل الحضر مع الإقرار بالأصل الجغرافي القروي، مبررين هويتهم تلك بالمدة التي استقروا فيها بالمدينة، ومنهم من يقول بأن الذي انتقل من البادية إلى المدينة فهو يجمع بين الهويتين: قروي–حضري، وهنا اعتراف بتأثير المجال دون التخلي عن الأصل الجغرافي، وهذا القول يمكن تعزيزه بقول **روبرت بارك** أحد رواد مدرسة شكاغو، ومفاده كون الإنسان المهاجر الفرد تطرح له مسألة الهوية والاندماج، ويعبر عن ذلك بالقول: "إنسان ثقافتين وإنسان مجتمعين". وهو ما عبر عنه كذلك السوسيولوجي **عبد الرحمان المالكي** أنه هو ذاك الشخص الذي ما يزال متمسكا بثقافته الأصلية ويحاول في نفس الوقت أن يستوعب ثقافة موطنه الجديد.[19]

لنجد أن المبحوثين القاطنين بالمدينة والمصرحين بهويتهم القروية متشبثين بأصلهم الجغرافي، مقابل نفي لتأثير المدينة لأنهم لم يزدادوا بها حتى تشكل هويتهم الاجتماعية، حيث لم يعترفوا بالحدود الثقافية رغم وجود الحدود المجالية، الأمر الذي يبدو جليا من خلال ممارسة بعضهم لعاداته القروية حتى داخل الأحياء الحضرية، معتبرا ذلك جزءا من هويته التي لا يمكنه التخلي عنها. بالرغم من بعض الإكراهات التي تطرحها الوحدة المجالية كبنية السكن وتواجد الجيران واعتماد آليات الطبخ التقليدي (استعمال الحطب) وغيرها من الممارسات التي حرموا منها حسب تعبيرهم، إلا أنها إكراهات لم تضع حدا نهائيا لتلك الطقوس القروية، وهو ما يبرره البعض منهم بكون الإنسان القروي الأصل لا يمكنه أن يصبح حضريا، كما هناك من أضاف عليه كون اسم القبيلة التي ينتمي إليها يظل دائما مكتوبا في بطاقته الوطنية إذن كيف له أن ينسلخ عنها؟

في حين أن المبحوثين ذوي الهوية الحضرية أغلب تصريحاتهم تعلقت بالشكل أكثر من تعلقها بالمضمون، حيث برهنوا على هويتهم بكونها مستمدة من التنقل بين المدن والخروج المبكر من البادية، والمدينة بالإضافة إلى كونها مكان للسكن والعمل، فهي كذلك مكان لترويج الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية، بذلك استطاعت أن تستقطب مجموعات مختلفة من الناس واستطاعت أن تؤلف بينها وبين أفرادها ضمن أنشطة متعددة بشكل منظم.[20]

وبالنسبة لسكان المجال القروي فاتجاه المبحوثين ذهب بصفة عامة إلى الانتساب للهوية القروية في ارتباط وثيق بالمجال المعاش الذي يشكل في نفس الوقت الأصل الجغرافي لأغلب المبحوثين. في حين نجد باقي المبحوثين ينتمون إلى قرى تابعة لنفس الإقليم يبررون هويتهم القروية بأن كل من يعيش في البادية لا يمكن أن يكون إلا بدويا، ومنهم من ربط المسألة بالجانب المادي، حيث القروي هو من يظل في المشقة الناتجة عن الأعمال القروية مع غياب شروط الحياة الأساسية، كما الحال في المدينة، وهو ما عبر عنه أحدهم بالقول: **اونسنخ والو خاس تمارة***، وهناك من ربط الهوية القروية بشيء من التميز الأخلاقي، بمعنى أن أهل القرى يتميزون بالكرم والتحلي بالأخلاق التي بدأت تندثر في المدن.

ومن هنا لا يمكن أن نخرج إلا باستنتاج مفاده كون الأصل الجغرافي حاضر في تشكل الهوية الاجتماعية، سواء تعلق الأمر بالعينة الحضرية أو العينة القروية، ليكون المجال الذي تم الاشتغال عليه قروي الأصل، حيث العينة الحضرية ذات الأصل القروي إلى جانب العينة القروية التي تتواجد فوق التراب القروي وأصلها يعود إليه ما دام الاختيار قد وقع على إقليم الخميسات كأساس لوجود العينة القروية وكمرجع للعينة الحضرية فلا عجب في أن تعود الهوية الاجتماعية في عموميتها إلى القرية أكثر من عودتها إلى المدينة. وهذا إن دل على شيء إنما يدل على دور الأصل الجغرافي في تشكل الهوية الحضرية، فإن توجه الأغلبية منهم يصبو نحو مرحلة الانتقال من الثقافة القروية إلى الثقافة الحضرية كدليل على أن الأصل في الثقافة والهوية والانتماء هو المجال القروي. ومن هنا يمكن استحضار ما كتبته الدكتورة رحمة بورقية في مؤلفها "الدولة والسلطة والمجتمع" وهي دراسة حول منطقة زمور حول العلاقة بين الحضري والقروي، والتي اعتبرتها علاقة معقدة، حيث لم يعدا نمطين لتنظيم المجال ونمطين للقيم الثقافية، بل هما كثنائي وجزء من نظام الإيديولوجيا السائدة عن النظام الاجتماعي، وأن الفرق بين ما هو ريفي (عروبي) وما هو حضري (مديني) لا ينحصر فقط في تنظيم المجال، بل هو تمييز في سلم القيم، حيث لا اشتراك لأهل البوادي والحضر في نفس التصورات، فالبدوي يصنف نفسه (عروبي) وينظر للحضري كمرجع للرقي. وبالتالي هو ما يفرض تفوقا للقيم الحضرية في تصور البدوي، وهو ما يتماشى مع منطق السلطة باعتبار الحضري(المديني) قطب التنمية، ما جعل لها مركزية ثقافية لتكون هي الأعلى عكس القرية.

وعلاقة بما سبق فالمدينة تمارس تأثيرات على نمط العيش، وفي نفس الآن لا يمكنها أن تمحو أنماط الاجتماع الإنساني المهيمنة سابقا. وبالتالي نجد أن حياتنا الاجتماعية ما تزال تحمل بقدر معين طابع المجتمع التقليدي السابق، والذي يتمثل وجوده في الضيعة والقرية...الخ. وهو تأثير راجع بالأساس إلى كون ساكنة المدينة نفسها منحدرة في معظمها من البادية، فنجد نمط عيش ذو ملامح الوجود القديم مازال سائدا، وهو ما يجعل من وجود قطيعة أو انفصال بين نمطي الشخصيتين الحضرية والقروية شبه منعدم. ومنه يمكن اعتبار المدينة والقرية قطبين تتوزع التجمعات الإنسانية انطلاقا منهما، وهما نموذجين مثالين للمجموعات البشرية.[21]

وعلى اعتبار المدينة كمجال بديل تم تفضيله على المجال القروي، فملامح التغيير تكمن في كون المبحوثين المنتمين للعينة الحضرية أصبح لديهم نوع من الاستقرار المتمثل في الحصول على منزل مجهز بالماء والكهرباء، ومحاط بطرق معبدة ووجود لمختلف وسائل التنقل، ومختلف المؤسسات العمومية، حتى أصبحوا يملكون نظرة مقارنة للوسط الذي هم يعيشون فيه والوسط الذي هاجروا منه أي بين المدينة والقرية، حيث وضعوا كأساس للتمييز بينهما وجود أو عدم وجود ما سبق ذكره من وسائل تكنولوجية ومؤسسات ...الخ، كما أصبحوا مدركين للمجال الحضري ليس فقط بالمقارنة مع المجال القروي وإنما حتى في علاقته بمجالات حضرية أخرى، وهنا نستحضر دراسة الباحث السوسيولوجي **عبد الرحمان المالكي** حيث يقول: " إن المهاجر بقدر ما يتقادم في المدينة بقدر ما تتغير نظرته لها، وتتغير المعايير التي يعتمدها للمقارنة بينها وبين البادية، بل إننا نلاحظ أن المهاجر لما يطول مقامه في المدينة وتصبح بالنسبة له هي مكان استقراره، فإن نظرته تأخذ في التغيير، ويصبح لا يقارن بين نمط العيش في المدينة ونمط العيش في القرية، وإنما بين مختلف أحياء المدينة حتى بين فاس وغيرها من المدن الأخرى.[22] وهذا ما ينطبق على المبحوثين القاطنين بمدينة القنيطرة والذين تجاوزت نظرتهم للمدينة بمقارنتها بالقرية إلى تقييمها بالمقارنة مع مدن أخرى، حيث منهم من نعت مدينة القنيطرة بكونها ليست بالمدينة المتحضرة والنظيفة مثل بعض المدن الأخرى، وإنما هي ذاتها تضم أحياء ذات واجهة شبه قروية لما تعرفه من سوء البنية التحتية، وهي مقارنة في معظمها مقارنة مادية أي ربط المجال بما هو مادي فقط. حتى بالنسبة لتشكل الهوية لديهم، فإن شرعية الانتساب حسب رأيهم تكمن في الانتماء إلى المجال كمعطى أولي ثابت، قبل إضافة بعض الخصوصية المعنوية، والتي قد تتجلى في الممارسات والسلوكات ودرجة الوعي وطريقة العيش، ويصرح أهل القرى بوجود بساطة في العيش بالنسبة للقاطنين في البادية على

عكس القاطنين في المدينة. كما عبر أحدهم بقوله: **"نكني خاس ناس دراوش"** وكذلك التعبير عن القرية **بتغابت** لانعدام مرافق الحياة الضرورية الموجودة في المدينة، وهو مجال ساهم بشكل مباشر في ترسيخ الهوية القروية لدى أفراد عينة البحث القروية.

ومن هنا نستنتج أن إدراك المجال بالنسبة للمبحوثين جاء انطلاقا من نظرة مادية تركز على ما هو شكلي أكثر مما هو بنيوي، حيث إدراكهم ينطلق مما هو ظاهر وموجود أمام أعين الجميع، أما الخفي فقليلا ما تتم الإشارة إليه خاصة في التمييز بين أهل الحضر وأهل القرى، وحتى عند الحديث عن تشكل الهوية الاجتماعية، فالأغلبية بتنوع العينة ربطوا ذلك بمعطيات تتمثل بالأساس في توفر الراحة وامتلاك المال والسيارة، وبعض الوسائل التكنولوجية كالهاتف. كما أن الاختلاف القائم بين المرأة الحضرية والقروية يتجلى في ممارسة الأعمال الشاقة التي تصنف المرأة على أنها قروية لا حضرية. كما أن مظاهر الحداثة لديهم تتجلى في امتلاك أدوات وآليات متطورة تسهل عليهم أمور الحياة والنقص من حدة المتاعب، حتى ما يطمحون إليه هو تقليد أهل المدينة وحسب قولهم إن توفرت لديهم تلك الظروف لن يفكروا في الهجرة للمدينة اصلا، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على تشبثهم بالأرض والأصل الجغرافي، الأمر الذي يتضح جليا من خلال بقائهم في القرية رغم انعدام أبسط شروط الحياة، وهنا لا يمكن تجاهل ما كتبه السوسيولوجي **عبد الرحيم العطري** في حديثه عن الهجرة نحو المدن من خلال دراسته لأحد الدواوير التابعة لإقليم بني ملال في كتابه: تحولات المغرب القروي. وهنا الحديث عن عوامل ظاهرة الهجرة منها الطبيعية والسوسيواقتصادية، بحيث تعتبر المدن قطب جذب حيوي وبديل لرفض العيش في القرى، والمدينة تعمل إغراء القروي من خلال ما تتوفر عليه من خدمات وإمكانيات غير موجودة في القرية حتى أصبح الانتماء المجالي للمدينة هدفا أثيرا بالنسبة للقروي ويمكن أن يدفعه إلى التخلي عن أرضه وانتمائه الأصلي، رغبة في الالتحاق بأضواء المدينة والاستفادة من خدماتها، الأمر الذي يدفع الإنسان القروي إلى الرحيل رغبة في تغيير الواقع المعاش من خلال تمثلهم للمدينة كفضاء منتج للعمل والمال وكل المنح الممكنة والمستحيلة، وإن كانت المدينة لا توفر كل تلك الأحلام للوافدين إلا البعض منها، وهو ما يتجلى في مظاهر السكن العشوائي والهامشي بالإضافة إلى سوء الاندماج والانحراف، والذي غالبا ما يطال أولئك المهاجرين[23].

كذلك حسب رأي الأغلبية فشخصية وهوية الإنسان القروي داخل مجالهم أو في المجال المهاجر إليه يصعب تغييره بسهولة، وأن ما يمكن أن يحصل هو فقط توفير بعض الراحة والاستقرار، لأن الفلاح وراعي الغنم (الكساب) لا يمكن أن يكونا في نظره غير ذلك مهما تغيرت معالم القرية رغم كل ما يمكن أن يحدث من تغيرات مادية فهو لن يفقد القرية خصوصيتها، وبالتالي تغير في الهوية الاجتماعية.

وهذا ما يمكن إسقاطه حتى على العينة الحضرية، فالذين يعود أصلهم إلى قرية من القرى وقضوا فيها مدة من حياتهم ثم جاؤوا إلى المدينة، فهم ظلوا متشبثين بأصلهم الجغرافي وهويتهم القروية، إلا فئة قليلة من المبحوثين الذين انسلخوا عن هويتهم تلك لتبني أخرى. كتحول ناتج عن الاحتكاك بأهل المدينة ومحاولة تقليدهم، على اعتبار أن من أصبح يعيش في المدينة فهو يتغير شيئا فشيئا عبر الزمن. وهو طرح يتماشى إلى حد ما مع ما قامت به الدكتورة **رحمة بورقية** من خلال دراستها حول التمثلات الجماعية اتجاه الغرب والأجنبي عن طريق إجراء مقابلات مع نساء قرويات وشبه حضريات، حيث هن نساء يحملن تصورات ضمن سياق قروي، ما يفرز لنا ثقافات فرعية تمثل وجود فئات اجتماعية. ووقع الاختيار على النساء كعينة للبحث باعتبارهن حاملات للرؤيا العالمية والشأن الاجتماعي ويحافظن على قيم المجتمع، حيث تتجاوز تلك التمثلات الحدود المجالية، فهي تعترف فقط بالحدود الثقافية. وبالتالي هناك رفض لكل ما هو خارج عن الثقافة الشعبية المغربية بحجة تعارضه مع البنية الداخلية رغم اعتبار هجرة الإنسان إلى الخارج هي لقاء مع الحياة، ولكن العودة لبلد الأصل لقاء مع الأرض والدين والموت، ومنه يتم اكتساب القيم والمعتقدات، ومغامرات

المهاجر تنتهي بالعودة حيث يأتيه الحنين لبلده بعد تحقيق ما كان يصبو إليه (كما هو شأن بعض المبحوثين القاطنين بالمدينة الذين لم يتخلصوا من حنين العودة إلى القرية) كما هناك من يعاني من جدل بين البقاء والعودة.[24]

الهوامش:

1 معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، ص 576

2 اشحشاح، نور الدين، مناهج العلوم الاجتماعية، ص 76.

3 السباعي، خلود، الجسد الأنثوي وهوية الجندر، ص من257 إلى 260.

-4 P.bourdieu »effet de lieu » la mise du monde. P 249.

-5 Roncayolo, la ville et ses territoires, p182.183.

-6 P.h.c.Delauve, la fin des villes.p24-25

-7 المالكي، عبد الرحمان، الثقافة والمجال، دراسة سوسيولوجية التحضر والهجرة في المغرب، ص56

-8 الزين، عبد الفتاح، المجال: التجليات والاستعمالات، ص24.

9 - الحسن، محمد، موسوعات علم الاجتماع، ص555-556

10 - المرجان، محمد، محاضرات في علم الاجتماع الحضري، ميلك علم الاجتماع 2012

-11 اسماعيل، أحمد علي، دراسات في جغرافية المدن، الطبعة الثانية 1982، ص 27.

12 - هيكل، سعيد أحمد، علم الاجتماع الحضري، الصفحة: 87-88-89

-13 المالكي، عبد الرحان، الثقافة والمجال، دراسة سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، الصفحة: 32-31-30

-14 منصور، عزمي، مدخل في علم الاجتماع، الصفحة 137-136.

15 - امهدان، محمد، السوسيولوجيا القروية بالمغرب: مقاربات وقضايا، الصفحة 37.

-16 حبيب، عالية وزملائها، علم الاجتماع الريفي، الصفحة 81-80-.79

-17 صديق، عبد الله، مونوغرافية مدينة القنيطرة، الصفحة 97.

-18 بوية، سي أحمد، قبائل زمور والحركة الوطنية، الصفحة 72.

***ضاية الرومي**: بحيرة شهيرة متواجدة في تراب إقليم الخميسات، بالقرب من قرية اجناتن وتعتبر منطقة سياحية.

***اجناتن**: نسبة إلى أولاد أجانا الولي الصالح دفين واد اللبن.

19 - المالكي، عبد الرحمان، مدرسة شكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة، الصفحة 199.

20 - نفس المرجع السابق، الصفحة 240.

***اونسخ والو خاس تمارة**: لا نعرف شيئا سوى المشقة.

21 - بورقية، رحمة، الدولة والسلطة والمجتمع، دراسة في الثابت والمتحول في علاقة الدولة بالقبائل في المغرب، الصفحة 142-143.

22 - المالكي، عبد الرحمان، الثقافة والمجال، دراسة في سوسيولوجيا التحضر في المغرب، الصفحة 244.

23 العطري، عبد الرحيم، تحولات المغرب القروي، أسئلة التنمية المؤجلة، الصفحة 121-122-123

24- bourkquia, rahma, les perceptions de l'etranger chez les femmes rurales au maroc, p 25-26-27.